معوقات الاستثمار الرياضي بالمملكة العربية السعودية

*د. نايف بن محمد المقهوي

مقدمة الدراسة:

حققت الرياضة السعودية في السنوات القليلة الماضية قفزات نوعية وكمية كبيرة وصلت إلى مستوى مؤثر في العالم بشكلٍ كبير، إذ تغير مفهومها بعد أن تحول إلى قطاعٍ اقتصادي رئيس يسهم في ازدهار الدول من الناحية الاقتصادية، ويعزى تطورها المستمر إلى السياسات الحالية والإمكانات الكبيرة ودورها المهم في اقتصاديات الدول، فلم تعد الرياضة مجرد نشاط ترفيهي أو اجتماعي أو بدني، إذ باتت اقتصاد واستثمار وتسويق يحتمل الربح والخسارة.

ويعد الاستثمار أحد أهم الوسائل لتنفيذ سياسات وبرامج التنمية وتزداد أهميته بزيادة الاحتياجات الإنسانية واتساعها، فالاستثمار أصبح دعامةً رئيسة تعتمد عليها الهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية في توفير التمويل اللازم لتحقيق أهدافها في شتى المجالات (جمال، 2021).

ويشير (Wong, 2013) إلى أن الاستثمار الرياضي يلعب دورا مهما جنبا إلى جنب مع التنمية الاقتصادية والتحسن في مستوى المعيشة المادي والثقافي للمجتمع، كما أن الطلب الاستهلاكي للرياضة آخذٌ في الارتفاع من أجل تلبية الطلب المتزايد على الرياضة، ومن الممكن زيادة حجم الاستثمار في الرياضة للاستفادة من مواردها المتعددة وتعظيم الناتج المحلي للدول من حجم الاستثمار والمزايا الاستثمارية للرياضة.

لقد أثبتت الدراسات العلمية أن النظرة للرياضة وأنشطتها المختلفة في العصر الحالي، بات أمرا غايةً في الأهمية لكل مؤسسات الدولة، وينظر لها على أنها مسائل اقتصادية بالدرجة الأولى، كما أن نظام الرياضة يقوم على دعائم اقتصادية في جوهرها، مثل الميزانيات والجوائز والحوافز والبرامج والأجهزة والأدوات، وانتقلت من جانب الترويح إلى عالم الاحتراف والمال والشهرة، الذي أصبح واقعا نعيشه، فعلاقتها أصبحت وثيقة بالعلاقات الاجتماعية والثقافية، وأصبحت تدخل في إطار الدورة الاقتصادية، سواء باعتبارها منتجا وشريكًا أو كقيمة مضافة.

* أستاذ مساعد بقسم الدراسات العامة، كلية الجبيل الصناعية المملكة العربية السعودية، الجبيل

ويضيف Taylor and Gratton (2018) أن مفهوم صناعة الرياضة قد تغير في السنوات الأخيرة بعد أن تحول

إلى قطاعٍ اقتصادي مستقبلي رئيس، يمكنه المساهمة في الازدهار الاقتصادي من خلال ما يملكه من مقومات ومنشآت وأراضي وغيرها من الإمكانات القادرة على جذب واستقطاب استثمارات متنوعة.

إن الاستثمار يعد الأداة الرئيسة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل زيادة الأرباح والإنتاجية وإشباع الرغبات وقدرة الاقتصاد في المملكة، بل أصبح حاجزاً لمواجهة التحديات العالمية من خلال خلق فرص العمل وتقليل نسب البطالة وتحسين جودة البنى التحتية لها، وتسعى المؤسسات الرياضية إلى تحقيق عوائد وأرباح وتغطية نفقاتها، وهذا ما يجعل أن أغلب مشاكلها الاقتصادية ناتجة عن الاتجاه دائما للحصول على الدعم من الدولة، لذا فإن هناك العديد من العقبات التي تعرقل مسيرة الحركة الرياضية والتي قد تؤثر على الرؤية المستقبلية للمملكة.

وتشير دحماني (2015) أن المجال الرياضي من المجالات الجاذبة للاستثمار، من خلال توفير المناخ المناسب لزيادة رأس المال بتحويل الاقتصاد المركزي إلى آليات السوق الحر وخصخصة الشركات والمشروعات مع تشجيع المستثمرين على المستوى المحلي والدولي للاستثمار في المجال الرياضي؛ بهدف زيادة رأس المال في المؤسسات والهيئات الرياضية المختلفة. يلعب الاستثمار دورا رئيسا في تحديد أبعاد كثيرة للمؤسسات الرياضية، ويقف نجاحها على قدرتها على جلب الاستثمارات فيها، ويرى رمضان (2018) أن الاستثمار الرياضي من بين العمليات الأسرع في تحقيق المكاسب المادية وتطوير الموارد البشرية بالإضافة إلى أنه سيشكل مصدرا اقتصاديا آخر.

ويشير رضوان (2016) أنَّ الرياضة أصبحت أحد فروع الاقتصاد، إذ أن ممارسة الرياضة تُسهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة في تنمية الاقتصاد، فتنميةُ المهارات والقدرات البدنية والحركية يؤثر في تحسين الأداء للعاملين ورفع مستوى الإنتاج، وكذلك تسهم في التخلّص من العادات السيئة والضارة بالمجتمعات، كآفة التدخين وتعاطي المسكرات والمخدرات، وتمثل الرياضة وسيلة دعاية وإعلانٍ واستثمارٍ وتسويقٍ ومصدر دخلٍ كبير، لذا يزداد الاهتمام بقطاع الرياضة كونه عنصراً مهما في استكمال بناء اقتصاديات العالم.

ويعد الاستثمار أحد أبرز التغيرات التي أُدخلت على الاقتصاد العالمي المتقدم، وأحد الركائز الأساسية التي بنيت عليها استراتيجيات ومناهج التنمية الحديثة، ويعد المجال الرياضي من أهم المجالات الجاذبة للاستثمار، وقد استثمرت الدول في القطاع الرياضي، إيمانا منها بأهمية الرياضة وشعبيتها الدائمة والممتدة، ولوجود قاعدة جماهيرية لديها استعداد للدفع مقابل الممارسة والمتابعة والتشجيع، ممَّا قاد تلك الدول للنمو الاقتصادي والتطور حضاريا واجتماعيا، ويعرف العبودي (2016) الاستثمار الرياضي بأنه توظيف الأموال وتخصيصها في المجال الرياضي والفرص الاستثمارية المتاحة التي يعتقد المستثمر بأنها فرصةٌ مناسبة ومقبولةٌ تحقّق العوائد والمنافع التي يرغب بها بأقل مستوى من المخاطر.

يؤكد أحمد (2014) أنَّ أهمية الاستثمار في المجال الرياضي للمؤسسات الرياضية يتضمن العديد من الجوانب، فبخلاف العوائد المادية والمعنوية والاجتماعية على المستثمرين، فإن تخفيف العبء المالي على الدولة وارتفاع مستوى المواطنة وزيادة حجم ومساحة المشاركة الرياضية، وما يترتب عليها من فوائد بدنية واجتماعية وصحية ونفسية، كلها جوانب وزوايا مضيئة في أهمية الاستثمار في الرياضة.

يعتبر الاستثمار الرياضي وصناعة الرياضة أحد أهم مقومات الاقتصاد في الدول، وأصبحت الرياضات المختلفة مصدر دخل لبعض المدن العالمية، وسبب أساسي لجذب السواح والقوة الشرائية، وتحولت من كونها هواية إلى صناعة واستثمار، حيث تتنافس كبرى الدول على استضافة الأحداث الرياضية؛ لتقوية اقتصادها وتنويع مصادر الدخل ووضع بصمة دولية لمكانة البلد عالميا من خلال الرياضة، ولتطبيق وترسيخ مفهوم الاستثمار في المجال الرياضي كأحد المجالات الاستثمارية، فلا بد من تهيئة مناخ الاستثمار المناسب الذي يجعل من المجال الرياضي مجالا خصبا وجاذبا للاستثمار بالاستفادة من المقومات المتاحة، كالاستقرار الأمني والسياسي، والنظام القانوني التنظيمي، والبنى التحتية، ويرى صلاح الدين (2020) أنَّ مقومات الاستثمار يجب أن يتم الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن، ومن ذلك المقومات المتمثلة في الموارد المتاحة، كالأموال والمنشآت والخدمات والكوادر البشرية المؤهلة.

ويشير الباحث إلى أن هناك بعض المحددات والمقومات الرئيسة التي ينبغي عدم إغفال أهميتها، وتشكّل أركاناً مفصليةً في نجاح المشروعات الاستثمارية، وهي:

محددات اقتصادية: تتمثل في معدلات العرض والطلب والاستهلاك والاحتياجات السوقية وتوافر العمالة ومرونة النظام الاقتصادي ووعي المستثمرين.

محددات اجتماعية: تشمل التقارب الطبقي للأفراد والمستوى التعليمي والصحي ومستوى الدخل.

محددات مجتمعية: تتعلق بالمجتمع ومدى وعيه بأهمية الاستثمار، وتقبله للمشاريع الاستثمارية والدور الإعلامي.

محددات قانونية: تتمثل في القوانين والتشريعات والتنظيمات الخاصة بالاستثمار.

يعتبر الاستثمار أحد المحددات الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو وسيلةٌ لزيادة الدخل الوطني وتوسيع وتحسين تركيب الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية، والرياضة أصبحت ركناً رئيساً في قاعدة التطور والتقدم، وعلى كافة الدول السعي نحو الارتقاء بمستوى الرياضة في كافة جوانبها، بوضع العديد من الوسائل والسبل التي تدعم قوة الرياضة في كونها أحد أهم مصادر الدخل، كالخصخصة والتسويق والتمويل والاستثمار، ويجب أن تذلل كافة العقبات والمعوقات التي قد تقف أمام ذلك التوجه نحو الاستفادة من الاستثمار في الرياضة، وتشير دحماني (2015) إلى أنَّ أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار الرياضي هي:

معوقات اقتصادية: تعبر عن ضعف توفر السوق المالية والأرضية الخصبة للاستثمار.

معوقات سياسية: توجه الدولة نحو الاستثمار في المجال الرياضي.

معوقات تشريعية: قصور في النظم القانونية والتشريعية.

معوقات إدارية: عدم توافر الإدارة المختصة في المجالات الرياضة ونقصٍ في الكوادر البشرية المؤهلة.

معوقات اجتماعية: غياب الوعي بأهمية الاستثمار الرياضي.

معوقات إعلامية: عدم توفير أو تسهيل الحصول على المعلومات الكافية عن المناخ الاستثماري.

إنَّ العوامل التي تؤثر في الاستثمار الرياضي متعددة وكثيرة، وعدم توافرها بالحد الأدنى يعد معوقاً كبيرا للاستثمار وهي:

العوامل المرتبطة بالمناخ الاستثماري.

العوامل المرتبطة بالتكاليف والأرباح المتوقعة.

العوامل المرتبطة بالإجراءات الإدارية والتشريعية.

العوامل التسويقية، كحجم العرض والطلب ودرجة المنافسة ومعدلات النمو.

العوامل التحفيزية والتشجيعية، كالتسهيلات والامتيازات المتوافرة.

مشكلة الدراسة:

إن عملية الاستثمار الرياضي تواجه العديد من الصعوبات المتعلقة بالعديد من الجوانب، سواء كانت جوانب إدارية أو مالية أو إجرائية أو قانونية أو غيرها من العقبات، التي قد تكون ناتجة عن عدم إدراك القوانين واللوائح الخاصة بالاستثمار، أو درجة الاستقرار الاقتصادي وأخرى متعلقة بالوعي بأهمية الاستثمار (عمر، 2011).

وبحكم تخصص الباحث وقربه من مجتمع البحث، فقد قام بعمل مجموعة من المقابلات مع بعض المستثمرين في القطاع الرياضي، ومع مجموعة من الإداريين في وزارة الرياضة، ووجد أنه من الضرورة بمكان إجراء مثل هذه الدراسات التي تهتم بدراسة ومعرفة أهم المعوقات التي تقف أمام تحقيق الطموحات والآمال في هذا المجال، والمتمثلة في المعوقات الإدارية والقانونية والوعي بأهمية الاستثمار، والعديد من العوامل التي قد تكون سببا مباشرا أو غير ذلك في تعطيل التنمية الاستثمارية في المجال الرياضي، مما سيسهم بشكلٍ فعَّال في إيجاد الحلول اللازمة لرفع مستوى وفعالية الاستثمار الرياضي بالمملكة.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة معوقات الاستثمار الرياضي بالمملكة العربية السعودية، من خلال عدة محاور تتمثل في الجوانب الإدارية والجوانب القانونية والوعي بأهمية الاستثمار الرياضي.

تساؤلات الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة يحاول الباحث الإجابة عن التساؤلات التالية:

١. ما المعوقات الإدارية للاستثمار الرياضي بالمملكة العربية السعودية؟

٢. ما المعوقات القانونية للاستثمار الرياضي بالمملكة العربية السعودية؟

٣. ما المعوقات المرتبطة بالوعي بأهمية الاستثمار الرياضي بالمملكة العربية السعودية؟

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

انطلاقًا من موضوع الدراسة الحالية، والمشكلة المُراد بحثها، فهي نظريًا تُعد من الدراسات القليلة المتناولة لموضوع معوقات الاستثمار الرياضي بالمملكة، والتي تحاول التعرف على ما يعيق تقدم مستوى الاستثمار الرياضي بالمملكة.

الأهمية التطبيقية:

تكمن أهمية الدراسة الحالية في إفادة المسؤولين بوزارة الرياضة والغرف التجارية، بما ستقدمه من نتائج في معرفة معوقات الاستثمار الرياضي بالمملكة العربية السعودية، مما قد يُساعدهم على وضع أيديهم على أهم الوسائل والسبل المساهمة في تحسين الاستثمار الرياضي، ومن ثم السعي لإيجاد جملةٍ من الفرص التي تُسهم في خلق بيئةٍ رياضيةٍ ترفيهية لسكان المملكة وزيادة أعداد المشتركين، والذي بدوره سينعكس إيجابًا على المدن ذاتها، من خلال استفادة ساكنيها وزائريها من تلك المشاركة، بما هو معروف عن الأثر الإيجابي الذي يمكن أن تُحدثه المشاركة في الأنشطة الرياضية، كما أن الباحث يعتقد أن نتائج هذه الدراسة، ستُعزّز من إيجاد الحلول والطرق الفاعلة لإذابة تلك المعوقات بما يساعد على الاستثمار بشكلٍ صحيح والأخذ بالأساليب العلمية الحديثة لبناء صناعة مبتكرة وحديثة تساهم في تنمية وتطور المملكة.

مصطلحات الدراسة:

المعوقات: هي عبارة عن محددات أو عوامل قد تكون إدارية أو قانونية أو شخصية أو معوقات مرتبطة بالوعي المجتمعي، تحول دون الاشتراك بالصورة المثلى في فرص الاستثمار الرياضي **(تعريف إجرائي).**

الاستثمار الرياضي: "هو أحد أهم الوسائل الأساسية لتنفيذ برامج التنمية، ويُقصد به زيادة رأس المال للمؤسسات الرياضية عن طريق توظيفه في الأنشطة الرياضية المختلفة، وذلك بإتاحة تبادل المنفعة بين المستثمرين والمؤسسات الرياضية" **(الشافعي، 2006، ص.796).**

الدراسات المرتبطة:

دراسة المقهوي (2023) الهادفة للتعرف على واقع الاستثمار الرياضي بمدن الهيئة الملكية الصناعية من وجهة نظر المستثمرين، باستخدام المنهج الوصفي والاستبيان كأداةٍ للدراسة، على عينة بلغت (344) مستثمرًا، وكشفت نتائج البحث لوجود إلى العديد من الدوافع والمتطلبات القانونية والإدارية والفنية والتقنية التي يحتاجها المستثمرين لدخولهم في سوق الاستثمار الرياضي، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية الرياضية، بتوزيعها بطريقةٍ تتناسب مع طبيعة المدن، إيجاد إدارات متخصصةٍ بالاستثمار الرياضي، الاهتمام بجودة البنى التحتية، سن قوانين تشريعيةٍ خاصةٍ بالاستثمار الرياضي، مراجعة مستمرة للأنظمة الاستثمارية، وإيجاد حزمة من الحوافز والضمانات القانونية والإدارية.

كما قامت العجمي (2022) بدراسةٍ استهدفت من خلالها توفير التمويل للمؤسسةِ الرياضية بدولة الكويت، مستخدمةً المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي، واشتمل مجتمع البحث على المؤسسات الرياضية بدولة الكويت، وبلغ مجتمع البحث (422) فردًا، تم اختيارهم بالطريقةِ العشوائية، معتمدةً استمارة استبيان من إعدادها، وكان من أهم نتائج البحث، أن اشتراك المؤسسات الرياضية في المهرجانات السياحية يعمل على جذبِ شركات الرعاية للمؤسسة، والموائمة بين احتياجات السياحية الرياضية وأهداف المؤسسة الرياضية، مما يُساعدُ على زيادة التمويل للمؤسسة، كما أن الحقوق الممنوحةِ للشركات السياحية والمؤسسة الرياضية يجب أن تكون واضحةً وواقعيةً؛ لتحقيقِ دخلٍ مادي مناسب.

دراسة أشرف (2021) التي هدفت إلى التعرف على طرق وأساليب الاستثمار في المجال الرياضي، مستخدمًا المنهج الوصفي، وتمثلت أدواته في المقابلة الشخصية واستمارة الاستبيان،

والتي تم تطبيقها على عينةٍ من وزارة الشباب والرياضة ووزارة الاستثمار ومجلس إدارة اللجنة الأولمبية المصرية والبالغِ عددهم (90) فردًا، وأشارت نتائج البحث إلى ضرورةِ ترويج أسهم المشاريع الرياضية، وذلك من خلالِ طرحها من قبل الحكومة على أسواق رأس المال، وبيع حصةٍ من أسهم المشروعات الرياضية إلى الأعضاء، وأوصى البحث بضرورة الاستفادةِ من أشكال الاستثمار المختلفة والمتنوعة في المجال الرياضي، وضرورة استفادة الأندية الرياضية لما سمح به القانون من إنشاء شركاتٍ مساهمة للخدمات الرياضية، وذلك لاستثمارِ فائض أموالهم.

كما أجرى الثبيتي (2021) دراسة استهدفت التعرف على متطلبات جذب الاستثمار الأجنبي في المجال الرياضي في ضوء استراتيجيةِ الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي على عينةٍ قوامها (46) من رجالِ الأعمال، وتمثلت أداة جمع البيانات في تصميم الباحث استبيانًا لمتطلبات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالرياضة، مشتملًا على ثلاثة محاور بـ (15) عبارة، وكانت أهم نتائج البحث هي، امتلاك المملكة لقوانين جذب الاستثمار الأجنبي بالأنشطةِ الرياضية والأنظمة واللوائح التي تحكم علاقة المستثمر بالمنظماتِ المحلية عمومًا، والتي تتسق مع وثيقة استراتيجية الملكية الفكرية بالمملكة، كذلك ثبات أسعار الصرف الأجنبي جاء داعمًا لقوة الاقتصاد وثباتهِ الذي ساعد على جذب المستثمرين، مع وجود الهيئة السعودية للاستثمار، التي تؤكد على حماية المستثمر وحلِّ أي نزاعات قد تطرأ بين المنظمات المحلية الرياضية والمستثمر الأجنبي، وضع آلية مقترحة لجذب المستثمرين للاستثمار في مجال الرياضة.

ولمعرفة دور الاستثمار الرياضي بالمنشآت الرياضية في تحقيق التنميةِ المستدامة، قام جمال (2021) بدراسةٍ وصفيةٍ على مجموعة من مديري وإداري الأندية والاتحادات الرياضية، تم اختيارهم بالطريقة العمدية، حيث قام الباحثُ بإجراء الدراسة الأساسية على عدد (٦٥) فردًا، ومن خلال تحليل نتائج استجابات عينة البحث، تم التوصل إلى أنَّ الاستثمار الرياضي قطاعٌ حيوي يحتاج إلى توفر مقوماتٍ وإدارة واعية منفتحة على التغييرات في المجال الاقتصادي، ويمكن أن يتم الربط والتنسيق بينهما لتفعيل دور الاستثمار الرياضي في تحقيق التنمية المستدامة، الاستثمار الرياضي بالمنشآت الرياضية يُسهم في تحقيقِ العديد من المنافعِ الاقتصاديةِ والبشرية، هناك الكثير من المقومات الداعمة التي تتوافر بالمنشآت الرياضية ويمكن استثمارها في دولة الكويت، كما يمكن

أن يتم تنمية قطاع الاستثمار الرياضي بوضع الآليات المنظمة لذلك، وأنه يُسهم في التنمية المستدامة من خلال أبعادها الأربعة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية.

بينما سعت دراسة عبدالمجيد (2021) للتعرف على أهميةِ الضمانات والحوافر الاستثمارية في المؤسسات الرياضية، وعرض البحث أُطرًا مفاهيمية تتضمن الاستثمار والمؤسسات الرياضية، واعتمد على المنهج الوصفي المسحي، وتمثلت أدواته في المقابلةِ الشخصية واستمارة استبيان، حيثُ تم تطبيقها على عينةٍ من أفراد المؤسسات الرياضية من مجلس إدارات الأندية الرياضيةِ من وزارة الشباب والرياضة، والبالغ قوامها (120) فردًا، وجاءت نتائج البحث مؤكدةً على اتفاق الآراء على عدم جواز تأمين الشركات أو المشروعات أو المنشآت الرياضية أو فرض الحراسات بالطريق الإداري على الشركات أو المشروعات، وأنَّ هيئة الاستثمار هي الجهة المختصة بجمعِ وتوفير البيانات والمعلومات المتعلقةِ بالاستثمار ومتابعة تحديثها في مجالات التربية البدنية والرياضية، وأوصى الباحثُ بضرورةِ عدم تأميم المشروعات الرياضية أو مصادرتها وفرضِ الحراسات على المنشآت الرياضية أو الأندية الرياضية أو الحجز على أموالها وفقًا لقانون الاستثمار، على أنها مشروعاتٍ خدمية، وضرورة تقديم الخدمات والدعم والمساندة.

كما أشارت دراسة غالب (2021) عن متطلبات الاستثمار الرياضي بالأندية الرياضية إلى أهمية وجود تشريعاتٍ قانونيةٍ خاصة بالرياضة، ومناخٍ وبيئةٍ صالحة للاستثمار الرياضي، وضرورة وجود دعمٍ وتحفيزٍ وعوامل مشجعة كمتطلباتٍ لنجاح الاستثمار، كما توجد العديد من معوقات الاستثمار الرياضي تتمثلُ في معوقاتٍ ترتبط بالجانب الإداري، ومعوقات ترتبطُ بالجانب المالي وأخرى ترتبط بالجانب القانوني، مستخدمًا المنهج الوصفي، على عينةٍ قوامها (123) عضوًا يمثلون (13) ناديًا، تم اختيارهم بطريقةٍ عشوائية.

كما قام الدوسري (2020) بعملِ دراسةٍ تستهدف التعرف على معوقات الاستثمار الرياضي في الأندية الرياضية بدولة الكويت، واستخدم الباحث المنهج الوصفي على عينةٍ بلغت (105) فردًا من مجالسِ الإدارة والمجالس التنفيذية لعدد (10) أندية، باستخدام الاستبيان وتحليل الوثائق والمقابلة كأدواتٍ بحثية، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ أهم معوقات الاستثمار هي، قلة الخبرات الإدارية اللازمة للعاملينَ في الأندية الرياضية بدولة الكويت للاستثمار الناجح، الحاجة إلى وجودِ رأس مالٍ كبير لعمل مشاريع استثمارية رياضية، بالإضافة لوجود معوقات قانونية وتشريعية.

بينما هدفت دراسة عبد المنعم (2020) إلى تحديدِ معوقات الاستثمار الرياضي في ليبيا، واعتمد الباحث المنهج الوصفي، واستخدم استمارة استبيان كأداةٍ لجمع البيانات، طُبقت الدراسة على عينةٍ قوامها (67) من رؤساء الاتحادات وأندية الدرجة الأولى، وقد خرج البحث ببعض النتائج، منها ما أشار إلى وجود ضعفٍ في مستوى الوعي بأهمية الاستثمار الرياضي لدى القائمين على الاتحادات والأندية، وعدمِ وجود قاعدة بيانات، بالإضافةِ إلى عدم وضع الخطط المستقبلية من قبل المسؤولين عن الرياضة لاستقطاب المستثمرين، وأن الرياضة في ليبيا تعاني العديد من المشاكل الإدارية أهمها الإداري المختص، التخطيط، التسهيلات الإدارية، وضعف البنية التحتية الرياضية في ليبيا.

ولأهمية دراسة جدوى مشاريع الاستثمار الرياضي للمؤسسات الصغيرةِ والمتوسطة، أجرى لونيس (2020) دراسةً في إطار التوجه الجديد نحو بناءِ نظريةٍ حول اقتصاديات الرياضة في الجزائر، واعتمدت هذه الدراسة على عينةٍ بلغت (57) مديرًا بمديريات الشباب والرياضة والنوادي الرياضية، بما فيها تلك القاعات الخاصة باللياقة البدنيةِ والرياضية لكل من ولاية شلف ومدية وسطيف، باستخدام المنهج الوصفي، وكشفت النتائج أنَّ جميع العبارات كانت إيجابيةً ودالةً إحصائيًا، حيث مكَّنت هذه الدراسة من معرفة نقاط القوة والضعف في جدوى تنفيذ استثمارات مشاريع المؤسسات الرياضية، وكيفية الانتقال من الرياضةِ التنافسية إلى الرياضية التنافسية المهنية عن طريق بناءِ نظريةٍ اقتصادية في المجال الرياضي، بتوفير البيئة الحاضنة للاستثمار الرياضية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولأهميةِ جذب الاستثمارات الأجنبية بالأنديةِ الرياضية قام جمال (2019) في دراستهِ باستعراض إطارًا مفاهيميًا تضمن مفهوم الاستثمار، معتمدًا على المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت أداة البحث في استمارة الاستبيان، حيث تم تطبيقها على عينةٍ عمديةٍ قوامها (174) عضوًا من مديري وإداري الأندية الرياضية بدولة الكويت، وجاءت نتائج البحث مؤكدةً على أنَّ آليات جذب الاستثمار الرياضي بالأندية الرياضية بدولة الكويت تتمثلُ في تقديم امتيازاتٍ وضمانات وآليات متنوعة، كالآليات الإدارية والقانونية، والآليات السياسية والأمنية، والآليات البنيوية، والآليات التمويلية، والآليات الفنية والتقنية.

ولمعرفةِ واقع الاستثمار الرياضي أجرى الحربي (2019) دراسةً باستخدام المنهج الوصفي بالطريقة المسحية، وتم اختيار عينة البحث بطريقة الحصر الشامل من القائمين على تنفيذ الأنشطة

الرياضيةِ بمديرية الشباب والرياضة في محافظة بابل، بواقع (10) أفراد لعينة الدراسة الاستطلاعية، و(31) فردًا لعينة الدراسة الأساسية، وكانت أهم النتائج بأنه لا يوجد استغلال لعوائد الأنشطة التي تحقّق أرباحًا لجميع البطولات والمسابقات، ولا تنظم احتفالاتٍ بالمستوى المطلوب عقب انتهاء البطولات المهمة، والتي من شأنها جذب انتباه الشركات في استثمار هذه البطولات، ولا يوجد تعاقد بين مديرية الشباب والرياضة والشركات الخاصة بالملابس والأجهزة الرياضيةِ لتغطية احتياجاتها.

كما أجرى عبدالقادر (2019) دراسةً استهدفت التعرف على فعالية المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الرياضي في المؤسسات الرياضية، بالاعتماد على المنهج الوصفي، وعينة من (38) فردًا من مديرو ورؤساء مديرية الشباب والرياضة لولاية أدرار، باستخدام استمارة استبيان كأداةٍ للدراسة، وقد خلصت النتائج إلى أن مُختلف الإجراءات والسياسات المتبعة وكذا التحفيزات الموضوعة والممنوحة لفائدة المستثمرين ورجال المال والأعمال، إضافةً إلى تهيئة بيئةٍ مُتاحة وخصبة للمستثمرين، مما يؤكد أن مختلف الظروف مهيئةً لانتداب مختلف الاستثمارات.

أما العربي (2016) فقد قام بدراسةٍ سعى من خلالها التعرف على آليات جذب المستثمرين للاستثمار في الهيئات الرياضية بمحافظة الشرقية، باستخدام المنهج الوصفي؛ لملاءمته طبيعة الدراسة، والاستبيان والمقابلة وتحليل الوثائق كأدواتٍ بحثية، على عينةٍ قوامها (113) من رؤساء مجالسِ الأندية وبعض المستثمرين وبعض العاملين بالهيئات الرياضية والشبابية، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بتفعيل أنظمة الاستثمار بما يتلاءم مع المتغيرات الخارجية، وأنَّ الهيئات الرياضية والشبابية بمحافظة الشرقية تمتلكُ العديدَ من فرص الاستثمار مع الاهتمام بإزالةِ المعوقات، فتح قنوات اتصالٍ مباشرة مع المستثمرين، التواصل مع وسائل الإعلام المختلفة لجذبِ المستثمرين، عدم صدور قراراتٍ لجذب المستثمرين كالإعفاءات الضريبية.

كما سعت دراسة محمد (2011) إلى التعرف على آليات جذب رجال الأعمال للاستثمار في المجال الرياضي، وذلك من خلال نشرِ ثقافة الاستثمار وتحديد العوامل المشجّعة على الاستثمار في المجال الرياضي عند رجال الأعمال، واستخدمت الباحثةُ المنهجَ الوصفي، وتكونت العينة من رجال الأعمال والمستثمرين، باستخدام الاستبيان والمقابلة وتحليل الوثائق كأدواتٍ بحثيةٍ لتحقيق أهداف الدراسة، وكانت أهم النتائج هي، قلةُ الرعاة الحقيقيين للرياضة في مصر، عدم وجود

استراتيجياتٍ تعريفيةٍ بأهمية الاستثمار الرياضي، وهناك قصورًا في القوانين الخاصة بأنظمة وآليات الاستثمار في المجال الرياضي.

وقام عمر (2011) بدراسة هدفت وضع استراتيجية مقترحة للاستثمار الرياضي بالرئاسة العامة لرعاية الشباب بالمملكة العربية السعودية، باستخدام المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي، على عينة عدادها (1342) فردًا من العاملين بالرئاسة والاتحادات والأندية الرياضية بالمملكة، مستخدمًا المقابلة والاستبيان كأدوات للدراسة، وأظهرت النتائج وجود معوقات فنية واقتصادية وإعلامية وترويجية.

دراسة العجيلي (1999) بعنوان "معوقات الاستثمار في المجال الرياضي في جمهورية مصر العربية" بهدف التعرف على معوقات الاستثمار في المجال الرياضي ومعرفة أهم صوره، واستخدم الباحث المنهج الوصفي على عينة قوامها (20) مستثمرًا، واستخدم الاستبيان كأداة لجمع البيانات وكانت أهم نتائج الدراسة هي، عدم وجود تشريعات تخص المجال الرياضي ضمن مجالات الاستثمار، عدم وجود وعي بأهمية الاستثمار الرياضي، ندرة المتخصصين المؤهلين للعمل في هذا المجال.

وفي دراسةٍ عن دوافع الاستثمار، سعت دراسة Pernille (2022) إلى معرفةِ الدوافع الاستراتيجية والعمليات والتوقعات لأصحاب العقارات المؤسسية حول التحسينات المستدامة، واستخدم الباحثُ المنهج الوصفي، على عينةٍ قوامها (33) من كبار ممثلي أصحاب العقارات المؤسسية ومديرو الاستثمار، من خلال الاستبيان والمقابلة الشخصية؛ لاستكشاف ومعرفة ما الذي يحفّز الشركات على الاستثمار والتحرك، وكيف تختار الشركات المشاريع الاستثمارية، وما هي التوقعات المالية للاستثمار، وكانت أهم النتائج أن دوافع الاستثمار هي العوائد المالية المتوقعة، وأن ما يُحفّز الشركات للاستثمار هو الربحيةُ والاستحواذ على السوق.

وتأكيدًا للعوائد الكبيرة من الاستثمار في المجال الرياضي، أجرى Aftab (2020) دراسةً هدفت إلى إجراء تحقيقٍ أساسي حول عوائد الاستثمار المحتملةِ في الرياضة الاحترافية لتقييم الاستثمار وتحليل العائدات، باستخدام المنهج الوصفي، وتحليل الوثائق كأداةٍ لجمع البيانات، وجاءت نتائج الدراسة مؤكدةً أنَّ الاستثمار في المشاريع الرياضية يُدر عوائدَ ماديةٍ كبيرة على الرغم من احتماليةِ طول الفترة الزمنية للحصول على تلك العوائد.

وللتعرفِ أكثر عن أساليب وأنواع الاستثمار قام Ahmed (2020) بدراسةٍ هدفت التعرف على مجالات الاستثمار الرياضي بعمان، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي على عينةٍ مكونة من (273) فردًا من أعضاء مجالس الأندية الرياضية والاتحادات الرياضية وأعضاء من اللجنة الأولمبية والعاملون في الإعلام الرياضي، مستخدمًا الاستبيان كأداةٍ لجمع البيانات، وكانت أهم نتائج الدراسة أنه لا توجد اتجاهات واضحة لتطوير الرياضة العمانية، ولا توجد دراسات جدوى واضحة للاستثمار في المجال الرياضي.

تعليق عام على الدراسات السابقة:

يتضحُ لنا من عرض الدراسات السابقة، بأنَّ بعضها قد تناول العديدَ من الجوانب المرتبطة بواقع الاستثمار الرياضي داخل الأنديةِ الرياضية أو المناطق الجغرافية، كما تحدثت دراساتٌ أخرى عن متطلبات ومقومات الاستثمار الرياضي، وقد تميّزت الدراسات السابقة باستخدام أدواتٍ مُختلفة لجمع البيانات، تنوعت ما بين المقابلةِ الشخصية والاستبانة والملاحظة، واستفادَ الباحث منها في اختيار أسلوب جمع البيانات للدراسة، وفي تصميمِ مفردات الاستبانة بما يتوافق مع العينة، وقد أفادت الدراسةُ الحالية من الدراسات السابقة، في تحديد الدراسة، وبناءِ إطارها النظري، وبناء أدوات الدراسة وموادها البحثية وتفسير نتائجها ومناقشتها، وتختلفُ الدراسة الحالية وتمايزت عن الدراسات السابقة، بأنها تطرقت لمحاورَ وأبعاد ومتغيراتٍ عديدة، كما أن البيئة التي أقيمت فيها الدراسة لم يتم التطرق لها في الدراسات السابقة.

إجراءات الدراسة

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي بالطريقةِ المسحية؛ لملاءمته طبيعة هذه الدراسة وتحقيق أهدافها.

مجتمع الدراسة:

تمثَّل مجتمع الدراسة من المستثمرين في القطاع الرياضي، والمسؤولين بوزارة الرياضة بالمملكة العربية السعودية في العام 1445 هـ، بإجمالي (67) فردًا.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بطريقةٍ عشوائية من المستثمرين في القطاع الرياضي بالمملكة العربية السعودية والمسؤولين بوزارة الرياضية للعام 1445 هـــ، بعدد (67) فردًا، والجدول رقم (1) يوضح توصيف مجتمع البحث.

جدول رقم (1)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد العينة

المجتمع	التكرار	النسبة
المستثمرين	34	%51
مسؤولو وزارة الرياضة	33	%49
المجموع	67	%100

أداة جمع بيانات الدراسة:

قـامَ الباحث بتصميم استبانةٍ إلكترونيةٍ على Google forms باللغة العربية لتحقيق الغرضِ من الدراسة.

الخطوات المتبعة في تصميم الاستبانة:

اتبع الباحث في بناءِ الاستبانة المُعدة لتحقيق الغرض من الدراسة الخطوات التالية:

١. مراعاة الأسس العلميةِ من خلال القراءات النظرية في المراجع.

٢. الاطلاع على الدراسات السابقة المتوافرة لدى الباحث والمرتبطة بالموضوع.

٣. تصميمُ مبدئي لمحاور الدراسة الرئيسة وهي: محور المعوقات الإدارية، محور المعوقات القانونية، ومحور الوعي بأهمية الاستثمار الرياضي.

٤. تحديد العبارات التي تُعبّر عن كل محورٍ من المحاور الثلاثة، وقد اشتمل المحور الأول على (10) عبارات، واشتمل المحور الثاني على (8) عبارات، والمحور الثالث على (10) عبارات، بمجموع كلي (28) عبارة للأداة.

٥. عرض التصميم المبدئي للاستبانةِ على مجموعةٍ من الخبراء في مجال الإدارة الرياضية لأخذ رأيهم في مناسبة المحاور من خلال معياري الملاءمة والوضوح.

٦. تصميم الاستبانةِ بشكلها النهائي بعد أخذ الملاحظات، بالمقياس الخماسي التالي:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

٧. القيامُ بدراسةٍ استطلاعية على مجموعةٍ من عينة الدراسة، حيثُ بلغ عددهم (15) فردًا وتم استبعادهم من العينة الأساسية؛ وذلك للتأكد من أسلوبها اللغوي، ومدى وضوحها، والمدة الزمنية المطلوبة للإجابة.

أ. اختبار صدق الاستبانة:

- تم التأكد من صدق الاستبانة من خلال الاعتماد على الصدقِ الظاهري، وهو الصدق المعتمد على آراء المحكمين، حيث قام الباحث بعرض الاستبانة بصورتها الأولية على عدد (8) من الخبراء والمختصين في مجال الإدارة الرياضية والاستثمار؛ لإبداء آرائهم فيها، من حيث مدى مناسبة العباراتِ وتحقيقها لأهداف الدراسة وشموليتها وتنوع محتواها ومناسبة كل عبارةٍ لمحور الذي تنتمي له، ومناسبة المحاور لتحقيقِ أهداف الدراسة، وتقييم مستوى الصياغة اللغوية والإخراج، وأيّة ملاحظاتٍ يرونها مناسبة فيما يتعلق بالتعديل أو التغيير أو الحذف، وقد قدموا ملاحظاتٍ قيّمة أفادت الدراسة، وأثرت الاستبانة، وساعدت على إخراجها بصورتها النهائية.

- تم حسابُ صدق الاتساق الداخلي لعباراتِ الاستبانة بعد أن تم تطبيقها على عينةٍ استطلاعية من (15) فردًا من خلال حساب ما يلي:

- معامل الارتباط بيرسون (العلاقة الارتباطية) بين درجةِ كل عبارة، والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي له كل عبارة.
- معامل الارتباط بيرسون (العلاقة الارتباطية) بين درجةِ كل محور والدرجة الكلية للاستبانة.

الأساليب الإحصائية:

هدفت هذه الدراسة للتعرف على معوقات الاستثمار الرياضي بالمملكة العربية السعودية، وذلك باستخدام المنهج الوصفي بالطريقة المسحية، باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

١. معامل الارتباط بيرسون لحساب صدق الاتساق الداخلي للاستبانة، والجدول رقم (2) يوضح ذلك.

جدول رقم (2)

معامل الارتباط بيرسون (العلاقة الارتباطية) بين درجة كل محور والدرجة الكلية

الرقم	البعد	معامل الارتباط
١	المعوقات الإدارية	** 0.918
٢	المعوقات القانونية	** 0.917
٣	الوعي بأهمية الاستثمار	** 0.732

٢. العلاقة الارتباطية بين استجابات عينة الدراسة (معادلة ألفا كرونباخ) لحساب ثبات الاستبانة، كما في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3)

معامل ثبات محاور الاستبانة بمعادلة ألفاكرونباخ

المحور	العبارات	معامل ألفاكرونباخ
المعوقات الإدارية	10	0.733
المعوقات القانونية	8	0.795
الوعي بأهمية الاستثمار	10	0.620
المجموع	**28**	**0.867**

٣. التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة وفقًا لمتغيرات الدراسة.

٤. الإحصاء الوصفي المتمثل بالمتوسطِ الحسابي والانحراف المعياري للتعرف على معوقات الاستثمار الخاصة بالمعوقات الإدارية والقانونية والوعي بأهمية الاستثمار.

٥. اختبار (ت) للمجموعات المستقلة (Independent Samples Test)؛ للتعرف على الفروق بين استجابات عينة الدراسة للمتغيرات المكونة من فئتين.

٦. اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)؛ للتعرف على معوقات الاستثمار الرياضي وفقًا للمتغيرات التي تتكون من ثلاث فئات أو أكثر.

جدول رقم (4)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب وتقدير الدرجة عند جميع المحاور

م	المحور	المتوسط	الانحراف	الترتيب	الدرجة
١	المعوقات الإدارية	3.08	0.619	2	متوسطة
٢	المعوقات القانونية	2.77	1.014	3	متوسطة
٣	الوعي بأهمية الاستثمار	4.22	0.534	1	مرتفعة
الاستبانة ككل		**3.35**	**0.610**		**متوسطة**

جدول رقم (5)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب وتقدير للمعوقات المرتبطة بالجوانب الإدارية

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف	الترتيب	الدرجة
3	توجد خبرات وكفاءات متخصصة في المجال الرياضي.	4.22	0.968	1	مرتفعة
5	سهولة الإجراءات الإدارية في إنهاء المعاملات المتعلقة بالاستثمار.	4.18	0.871	2	مرتفعة
1	يتم توزيع المشاريع الاستثمارية بشكل مناسب في المدن.	4.07	1.089	3	مرتفعة
4	توجد قيود تعيق الاستثمار الرياضي بالمملكة.	2.77	1.322	4	متوسطة
7	توافر بنى تحتية جاهزة للمنشآت الرياضية.	2.72	1.480	5	متوسطة
2	توافر استراتيجية واضحة لجدوى إنشاء المشاريع الرياضية الاستثمارية.	2.70	1.307	6	متوسطة
8	هناك آلية واضحة في التعامل الإداري مع الجهات ذات العلاقة.	2.68	1.333	7	متوسطة
6	يتم تهيئة المواقع الاستثمارية بشكل جيد للمستثمرين.	2.60	1.304	8	منخفضة
9	وجود إدارة متخصصة بالاستثمار الرياضي في الغرف التجارية.	2.52	1.553	9	منخفضة
10	طرح المنافسات الخاصة بالاستثمارات الرياضية بشكلٍ واضح.	2.34	1.447	10	منخفضة
المعوقات الإدارية		**3.08**	**0.833**		**متوسطة**

توضح لنا نتائج الجدول رقم (5) أن تقييم عينة الدراسة للاستثمار الرياضي بالمملكة العربية السعودية لمحور المعوقات الإدارية جاء بدرجةٍ متوسطة بالمرتبة الثانية وبمتوسط حسابي (3.08)، وأن أهم المعوقات الإدارية التي تعيق الاستثمار الرياضي بالمملكة هي عدم وجود متخصصين في المجال الرياضي وضعف التنسيق بين الجهات المختصة، بجانب التعقيدات الروتينية، بالإضافة لضعف البنية التحتية للرياضة في المملكة، مع وجود قيود تعيق الاستثمار فيها، متناغمًا ذلك مع دراسة عبد المنعم (2020) التي أكدت على ضرورةِ الاهتمام بالبنى التحتية للمشاريع الرياضية ودعمها وتجهيزها، وأظهرت النتائج عدم وجود حوافز وضمانات لحماية المستثمرين، وعدم وجود قواعد وأسس تحدد كيفية التعامل بين الأطراف المشتركة في عملية الاستثمار، ونجدها تتفق مع نتائج دراسة جمال (2019) المؤكدة على أنّ آليات جذب الاستثمار الرياضي، تتمثل في تقديم امتيازات وضمانات وآليات متعددة، منها الإدارية والقانونية والفنية والتقنية، ويعزو الباحث ذلك إلى أن عدم الاعتماد على الكوادر البشرية في المجال الرياضي سيقلل من فرص الاستثمار الرياضي المميز، كما أن عدم وجود منشآت وبنى تحتية جاهزة سيعيق الاستثمار بشتى صوره، ويجب بناءً عليه الاهتمام بتأهيل وتدريب الكفاءات البشرية المتخصصة وإيجاد حزمة من الضمانات والحوافز الاستثمارية.

جدول رقم (6)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب وتقدير للمعوقات المرتبطة بالجوانب القانونية

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف	الترتيب	الدرجة
4	توجد قوانين وتشريعات خاصة بالمجال الرياضي.	2.97	1.248	1	مرتفعة
7	توافر إدارة مختصة بإصدار رخص الاستثمارات في المجال الرياضي.	2.88	1.177	2	مرتفعة
1	توجد استراتيجية تعريفية للمستثمرين بفعالية القوانين الاستثمارية.	2.78	1.309	3	مرتفعة

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف	الترتيب	الدرجة
3	هناك مرونة في الإجراءات القانونية في مجال الاستثمار الرياضي.	2.59	1.331	4	متوسطة
6	تتوافر قوانين تنظيم آلية الاستثمار الرياضي.	2.48	1.392	5	متوسطة
8	توجد مراجعات دورية للقوانين والتشريعات الحديثة.	2.42	1.437	6	متوسطة
5	يتم تخصيص جهات معنية بالمنازعات الاستثمارية الرياضية.	2.36	1.324	7	متوسطة
2	تقديم امتيازات وضمانات قانونية لإقامة المشاريع الاستثمارية الرياضية.	2.28	1.320	8	منخفضة
المعوقات القانونية		**2.59**	**1.014**		**متوسطة**

وأشارت نتائج الجدول رقم (6) أن محور المعوقات القانونية جاء في المرتبة الثالثة بدرجةٍ متوسطة وبمتوسط حسابي (2.59)، وأظهرت بعدم وجود قوانين تخص الاستثمار الرياضي، وتتفقُ هذه النتائج مع دراسة الدوسري (2020) التي أكدت على أنه يجبُ العمل على إصدارِ قوانين مرنةٍ لفتح فرص الاستثمار في المجال الرياضي، وضرورةَ تحديث كافة التشريعات ذات الأثر على الاستثمار الرياضي، ونراها جاءت متفقةً مع دراسة محمد (2011) التي أشارت في نتائج دراستها إلى عدمِ وجود استراتيجيات تعريفية بأهمية الاستثمار الرياضي، وأن هناك قصورًا في القوانين الخاصة بأنظمة وآليات الاستثمار في المجال الرياضي، وكذلك ما تناولته دراسة أشرف (2021) عن فرص الاستثمار، بأنه لا توجد قوانينَ وإدارات خاصة تنظم الاستثمار الرياضي داخل الأندية، ويرى الباحثُ بأن توافر المتطلبات القانونية كالأنظمة المستقرة المختصة بالمجال الرياضي، بجانب التسهيلات والإعفاءات والحوافز والخطط الواضحة والدعم وتوفير الكفاءات، جوانبَ مهمةٍ جدًا لجذب المستثمر في المجال الرياضي، ومن شأنها إذابة العقبات والمعوقات التي تمنع الاستثمار والتسويق الرياضي من الانتشار والتوسع.

جدول رقم (7)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب وتقدير الدرجة للمعوقات المرتبطة بالوعي بأهمية الاستثمار

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف	الترتيب	الدرجة
8	هناك ضعف مجتمعي بالاستثمار.	4.48	0.692	1	مرتفعة جدًا
5	هناك تقبل للمشاريع الرياضية.	4.42	0.815	2	مرتفعة جدًا
1	هناك دور واضح للإعلام في التعريف بالاستثمار الرياضي.	4.39	0.837	3	مرتفعة جدًا
4	توجد قاعدة بيانات للمجالات الرياضية.	4.30	0.974	4	مرتفعة جدًا
9	المشروعات الاستثمارية الرياضية تحسن المستوى الصحي.	4.17	0.990	5	مرتفعة
6	هناك تدعيم للوعي بأهمية الاستثمار.	4.15	0.926	6	مرتفعة
3	المشاريع الاستثمارية الرياضية تنشئ مجتمع مثقف رياضيًا.	4.12	0.923	7	مرتفعة
7	تهتم المشاريع الاستثمارية الرياضية برعاية الموهوبين.	4.09	0,915	8	مرتفعة
10	يوجد طلب مستمر على السلع والخدمات الرياضية	3.99	0.909	9	مرتفعة
2	يوجد إدراك من المسؤولين بأهمية الاستثمار الرياضي.	3.86	0.891	10	مرتفعة
الوعي بأهمية الاستثمار		**4.19**	**0.534**		**مرتفعة**

كما أشارت نتائج الجدول رقم (7) أن محور الوعي بأهمية الاستثمار جاء في درجةٍ مرتفعة بالمرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (4.19)، مشيرةً لعدم اهتمام المستثمرين بعمل دراسات قبل بداية المشاريع الاستثمارية الرياضية، وتتفقُ هذه النتائج مع دراسة Ahmed (2020) عن مجالات الاستثمار الرياضي في عمان، بأنه للأسف لا توجد دراسات جدوى واضحة للاستثمار في المجال الرياضي، عدم وجود ضعفٍ في مستوى الوعي بأهمية الاستثمار الرياضي بالمملكة وعدم وجود قاعدة بيانات لدى الوزارات والغرف التجارية، وكذلك عدم وجود خطط مستقبلية لاستقطاب المستثمرين، بالإضافة إلى عدم اهتمام وسائل الإعلام بالدور الذي يدعم الاستثمار الرياضي، مؤيدةً لنتائج العربي (2016) بأن عدم توافرها يُعد أبرز معوقات الاستثمار الرياضي، ويجبُ العمل على إزالتها بضرورةِ فتح قنوات اتصال مباشرة مع المستثمرين، والتواصل مع وسائل الإعلام المختلفة لجذب المستثمرين، ويرى الباحثُ بأن تلك القضايا بجانب توسيع قاعدة الممارسة الرياضية والسعي لنشر الثقافة الرياضية وزيادة الوعي الرياضي في المجتمع تُعد من أهم الدوافع التي تجذب المستثمر للمشاركة في الاستثمارات الرياضية.

استنتاجات الدراسة:

في ضوءِ ما عرضهُ الباحث من تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشتها، يمكن تلخيص النتائج على النحو التالي:

- أن تقييم عينة الدراسة للاستثمار الرياضي بالمملكة العربية السعودية لمحور المعوقات الإدارية جاء بدرجةٍ متوسطة بالمرتبة الثانية وبمتوسط حسابي (3.08)، وأن أهم المعوقات الإدارية اهي عدم وجود متخصصين في المجال الرياضي وضعف التنسيق بين الجهات المختصة، بجانب التعقيدات الروتينية، بالإضافة لضعف البنية التحتية للرياضة في المملكة العربية السعودية، مع وجود قيود تعيق الاستثمار فيها.
- كما توصلّت الدراسة إلى أن محور المعوقات القانونية جاء بدرجةٍ متوسطة وبمتوسط حسابي (2.59)، وأن أهم المعوقات القانونية هي عدم وجود تشريعات قانونية خاصة بالرياضة، وأن هناك قصورًا في القوانين الخاصة بأنظمة وآليات الاستثمار في المجال الرياضي.
- أن محور الوعي بأهمية الاستثمار كان مرتفعًا لدى أفراد العينة، حيث جاء في درجةٍ مرتفعة بالمرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (4.19)، حيث لا توجد دراسات جدوى حقيقية بأهمية

الاستثمار الرياضي ولا توجد خطط مستقبلية واضحة وأن هناك ضعف في تسليط الضوء من قبل وسائل الإعلام على الاستثمارات الرياضية.

توصيات الدراسة:

في ضوءِ النتائج التي توصلّت إليها الدراسة، فإنها تُوصي بجملةٍ من التوصيات وهي:

١. ضرورة تكاتف الجهود بين الوزرات والغرف التجارية من أجل التعريف بأهمية الوعي بالاستثمار الرياضي، من خلال إقامة العديد من المناشط والحملات.
٢. إعادةُ الهيكلة الإدارية بوزارة الاستثمار والغرف التجارية، ليشملَ وجود إدارات متخصصةٍ بالاستثمار في المجال الرياضي.
٣. الاهتمام بجودةِ البُنى التحتية للمنشآت الرياضية.
٤. العمل على سنّ قوانينَ خاصةٍ بالاستثمار الرياضي.
٥. زيادة المرونة الاستثمارية بتخفيفِ الإجراءات الإدارية وتسهيلِ استصدار الرخص والشهادات.
٦. إيجادُ حزمةٍ من الحوافز والضمانات والامتيازات القانونية والإدارية.
٧. توفيرُ قاعدة معلومات وبيانات لجميع المجالات الاستثمارية.
٨. تأهيل الكوادر البشرية وضخّ الأموال في الاستثمار بالعنصرِ البشري.
٩. إجراءُ دراساتٍ مشابهة لنفس موضوع الدراسة، على مستوى المملكة؛ لأهميته الكبرى لكافةِ الأصعدة ولجميع شرائح المجتمع، وللاهتمام المحلي والعالمي بالرياضة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:

أحمد، محمد حامد. (2014). *معوقات الاستثمار في نوادي الأطفال بالمملكة العربية السعودية* [رسالة ماجستير، جامعة أم القرى]. قاعدة معلومات دار المنظومة. http://mandumah.com

أشرف، صبحي حسين. (2021). طرق وأساليب الاستثمار في المجال الرياضي بجمهورية مصر العربية. *المجلة العلمية للتربية البدنية وعلوم الرياضة*، (91)، 1 – 20.

الثبيتي، يوسف عطية. (2021). متطلبات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للرياضة السعودية في ضوء الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية. *المجلة العلمية لعلوم التربية البدنية والرياضة المتخصصة*، *11*(1)، 61 – 87.

جمال، زهير مصطفى. (2019). آليات جذب الاستثمار الأجنبي بالأندية الرياضية بدولة الكويت. *مجلة أسيوط لعلوم وفنون التربية الرياضية*، *1*(50)، 289 – 316.

جمال، زهير مصطفى. (2021). دور الاستثمار الرياضي بالمنشآت الرياضية في تحقيق التنمية المستدامة بدولة الكويت. *مجلة أسيوط لعلوم وفنون التربية الرياضية*، *3*(56)، 835 – 861.

الحربي، حذيفة إبراهيم. (2019). دراسة الاستثمار الرياضي في مديرية الشباب والرياضة في محافظة بابل. *مجلة علوم التربية الرياضية*، *12*(5)، 63 -90.

دحماني، نعيمة. (2015). متطلبات استثمار الأندية الرياضية في ظل تطبيق الاحتراف الرياضي. *مجلة العلوم الإنسانية*، (44)، 623 - 636.

الدوسري، بادي حسيبان. (2020). معوقات الاستثمار الرياضي في الأندية الرياضية في دولة الكويت. *مجلة علوم الرياضة وتطبيقات التربية البدنية*، *17*(1)، 34 – 54.

رضوان، عادل محمد. (2016). استراتيجية مقترحة للاستثمار في المجال الرياضي. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات في التربية الرياضية*، *32*(32)، 334 – 387.

رمضان، زياد. (2018). *مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي*. دار وائل.

الشافعي، حسن أحمد. (2006). *الاستثمار والتسويق في التربية البدنية والرياضة*. دار الوفاء للطباعة والنشر.

صلاح الدين، لفريد. (2020). علاقة الاستثمار الرياضي بتحسين أداء الموارد البشرية في المنشآت الرياضية. *مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، 3*(1)، 177 – 188.

عبد القادر، مقصود. (2019). فعالية مناخ الاستثمار لجذب الاستثمار بالمؤسسات الرياضية لولاية أدرار. *مجلة الإبداع الرياضي، 10*(2)، 301 – 319.

عبد المجيد، نادي أحمد. (2021). ضمانات وحوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية بجمهورية مصر العربية. *مجلة دار المنظومة*، (4)، 163 – 198.

عبد المنعم، علي سعد. (2020). معوقات الاستثمار الرياضي في ليبيا. *مجلة الاجتهاد للأبحاث العلمية*، (6)، 113 – 124.

العبودي، حسين كنبار. (2016). أهمية الاستثمار الرياضي في تطوير المنشآت الرياضية العراقية. المجلة العلمية للعلوم والتكنولوجية للنشاطات البدنية والرياضية، (13)، 216 – 239.

العجمي، شيخة حسين. (2022). تقويم الاستثمار السياحي في المجال الرياضي لتوفير التمويل للمؤسسة الرياضية بدولة الكويت. مجلة علوم الرياضة وتطبيقات التربية البدنية، 23(1)، 46-70.

العجيلي، أشرف محمود. (1999). معوقات الاستثمار الرياضي بجمهورية مصر العربية. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة حلوان.

العربي، محمد السيد. (2016). *آليات جذب المستثمرين في الهيئات الرياضية والشبابية بمحافظة الشرقية*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الزقازيق.

عمر، عبدالملك سعد (2011). *استراتيجية مقترحة للاستثمار في المجال الرياضي بالرئاسة العامة لرعاية الشباب في المملكة العربية السعودية*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة حلوان.

غالب، محمد الخضر. (2021). متطلبات الاستثمار الرياضي في الأندية الرياضية لمحافظة بابل. *مجلة علوم التربية الرياضية، 14*(3)، 94 – 123.

لونيس، نحاوة. (2020). دراسة جدوى مشاريع الاستثمار الرياضي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لمديريات الشباب والرياضة شلف، مدية، سطيف. *مجلة الإبداع الرياضي*، *11*(1)، 357 – 377.

محمد، شريهان يحيى. (2011). *تفعيل آليات جذب رجال الأعمال للاستثمار في المجال الرياضي* [رسالة ماجستير، جامعة طنطا]. قاعدة معلومات دار المنظومة. http://mandumah.com

المقهوي، نايف محمد. (2023). تحسين واقع الاستثمار الرياضي بمدن الهيئة الملكية الصناعية من وجهة نظر المستثمرين. [أطروحة دكتوراة غير منشورة] جامعة أم القرى.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

Aftab, R. (2020). Investment review in sport leagues: financial evidence from Pakistan Super League. *Journal Managerial Finance, 20* (307).

Ahmed, F. (2020). Areas of Investment in Oman Spot. *Malaysian Journal of Public Health Medicine.*

Taylor, P., & Gratton, C. (2018). *The economics of Sport and Recreation– An Economic Analysis* (2nd ed). Routledge Sheffield Hallam University.

Wong, R. (2013). The Investment Scale and Benefit Analysis of Public Sport Based on Quantitative Analysis. *Journal of Applied Science Engineering and Technology University Nanchang China, 6* (1).

Pernille, H. (2022). Institutional investor motivation, processes, and expectations for sustainable building investment. Budling Research, 50 (3).